منظمة نجدة لحقوق الإنسان
Imdat Insan Hakları

حلفاء الفيروس

تقرير إحصائي نصف سنوي
من يناير – يونيو 2020
يصدر عن
منظمة نجدة لحقوق الإنسان

+90 544 845 6922
info@najdahumanrights.com
www.najdahumanrights.com
Istanbul-turkey / Birmingham-London
/Najda4humanrights

حلفاء الفيروس

"تقرير إحصائي نصف سنوي"

يناير – يونيو 2020

منظمة نجدة لحقوق الإنسان

منظمة حقوقية مستقلة تعمل على تعميق وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وحرياته والدفاع عنها، وفق آليات وقواعد عمل المنظمات الدولية.

وتهدف إلى ترسيخ مفاهيم الحق والعدل وسيادة القانون واستقلال القضاء، وأهميتها في بناء مجتمع الكرامة والأمن والاستقرار، وفق المعايير والعهود والمواثيق الدولية.

+90 544 845 6922
info@najdahumanrights.com
www.najdahumanrights.com
Istanbul-turkey / Birmingham-London
/Najda4humanrights

مقدمة:

تحية فخر واحترام وامتنان وعرفان، إلى المتقاعسين عن الفشل، والإحباط واليأس.

تحية إعزاز وإجلال إلى أرواح شهدائنا الأبرار – بإذن الله تعالى - التي ارتقت فداءً لأرواح شعبنا المقهور.

تحية تضامن وتآزر إلى حاملي لواء البطولة والشهامة والبسالة والإقدام.

تحية تقدير وتثمين إلى التضحية والعطاء بلا حدود، متجسدًا في الأطقم الطبية ببلادنا المنكوبة.

- في الخامس عشر من يناير 2020 فقدت طبيبتان أرواحهما وأصيبت 15 أخريات في (حادث طبيبات المنيا) نتيجة القرارات الخاطئة لوزارة الصحة.
لم تستقل الوزيرة ولم تقل، ولم تحل للتحقيق، وإنما أحيلت إليه الناجية الوحيدة من الحادث.
- في الخامس والعشرين من مايو 2020 توفي الطبيب الشاب وليد يحيى بمستشفى المنير متأثرًا بإصابته بفيروس كورونا، فأعلن زملاؤه العزم على الاستقالة، إذا لم تتوفر لهم مستلزمات الوقاية من الفيروس (بعد أن وصل عدد وفيات الأطباء بسبب الإصابة بالفيروس 19 طبيبًا)، ويتم عمل مسحات لمن يتعرض منهم للإصابة بالفيروس، توفير سرير بغرفة العناية المركزة للطبيب المصاب بالفيروس.
اتُّهِمَ هؤلاء الأطباء بالخيانة، والأخونة، وأنهم ينفذون مخططًا إخوانيًا يهدف إلى انهيار المنظومة الصحية بمصر، ومن ثم إسقاط النظام، وعلى إثر ذلك تم اعتقال عدد من الأطباء والصيادلة، وتخيير آخرين بين الاعتقال وضياع المستقبل وبين العمل – والموت - في صمت.
- في الثالث والعشرين من يونيو 2020 عزى رئيس الوزراء تفشي الوباء إلى تقاعس بعض الأطباء عن القيام بواجبهم، وغيابهم عن عملهم، محملاً إياهم فشله وحكومته في إدارة الأزمة، وهذا أدى بصورة مباشرة إلى التعدي على عدد من الأطباء أثناء تأدية عملهم (رصدنا منها 7 حوادث أحدثت إصابات بالغة بالأطباء المعتدى عليهم)، ومنها تعدي برلماني على أطباء بمستشفى بالمنصورة.
لم يتقاعس الطبيب - الشهيد بإذن الله - محمد حشاد، حين حمل أسطوانة الأكسجين بمفرده صاعدًا بها على الدرج لإنقاذ مريض – رغم أن هذا ليس عمله كطبيب – لكنه فعله بوازع أخلاقي وضمير إنساني حي يقظ، ولم يتقاعس أطباء مستشفى الزقازيق الجامعي حين نقص الدم ببنك الدم بالمستشفى، فتبرع 47 طبيبًا وطبيبة بدمائهم، ثم واصلوا أعمالهم، بل لم تتقاعس الأطقم الطبية التي قدمت 210 من أرواح أبنائها، بينهم 118 طبيب، جميعهم قضوا نحبهم وهم على رأس عملهم.
- بتاريخ 23 يونيو 2020 أصدرت نقابة الأطباء بيانًا رفضت فيه تصريح رئيس الوزراء وطالبته بالاعتذار، وقررت عقد مؤتمر في 27 يونيو 2020 بمقرها العام، للرد علي رئيس الوزراء.

حاصرت قوات الأمن مقر النقابة، ومنعت وصول الأطباء إليه، واعتقلت عددًا من الأطباء، على رأسهم الأستاذ الدكتور النقابي محمد معتز الفوال، من منزله بالزقازيق.
ولم تجد النقابة بدًا من الإعلان عن تأجيل المؤتمر "لأسباب تقنية".
أيها السادة الأطباء: أنتم في بلادنا تجابهون الفيروس وحلفاء الفيروس.

ولا عزاء لدولة "بهاء" التي تحافظ على المستلزمات الوقائية الطبية، في مرابضها، فلا تخرجها إلا للشعوب التي تستحق الحياة، شعوب العالم الأول، الأولى بالرعاية، أما الشعوب التي تساق كالقطيع فتكفيها مناعة القطيع، كما كفتها حياة القطيع، فهي شعوب غير واعية، تتحمل وأطقمها الطبية "المتقاعسة" الفشل في التعامل مع الجائحة!! بل وكل كارثة سابقة أو لاحقة!! ومن نجا منها فليذبحه الراعي على مذبح حقوق الإنسان.

منظمة نجدة لحقوق الإنسان

الملخص التنفيذي:

أوردنا في هذا التقرير – إحصائيًا - ما تم رصده وتوثيقه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، خلال النصف الأول من عام 2020، ولم يتضمن التقرير الانتهاكات بمحافظة شمال سيناء، نظرًا للتعتيم الإعلامي الشديد، وصعوبة التواصل مع أهلنا ومواطنينا داخل المحافظة، إلا ما وصلنا موثقًا من انتهاكات لحقوق المرأة (للسيدات اللائي يعرضن على نيابة أمن الدولة بعد مدد متفاوتة من الاختفاء القسري).

- بلغ عدد انتهاكات القتل خارج نطاق القانون، خلال مدة الرصد - النصف الأول من عام 2020 – **270** انتهاك، **229** انتهاك منها بالتصفية الجسدية، على يد القوات المسلحة والشرطة، و**37** انتهاكًا بالقتل بالإهمال الطبي المتعمد "الممنهج"، بينما فقد **4** مواطنين أرواحهم تحت التعذيب.

- تم تنفيذ حكم الإعدام تعسفيًا في **10** متهمين (بينهم مواطن ليبي الجنسية)، بينما صدرت أحكام بإعدام **48 آخرين**، بينها **8** أحكام نهائية "واجبة النفاذ".

- بلغ عدد ضحايا انتهاكات **الاختفاء القسري والقبض التعسفي 507 مواطن، 330** منهم قبض عليهم تعسفيًا بينهم 7 سيدات، و**177** مختف قسري بينهم **55** سيدة وفتاة.
هذا بالاضافة إلى **1823** من المختفين قسريًا - لمدد متفاوتة - الذين ظهروا بالنيابات المختلفة، وجميعهم قررت تلك النيابات حبسهم احتياطيًا.

- بلغت انتهاكات حقوق المرأة خلال مدة الرصد **67** انتهاكًا، **55** منها بالاختفاء القسري (مقابل 53 انتهاكًا منها 43 بالاختفاء القسري عن ذات المدة من عام 2019).

- في خلال أربعة أشهر فقط - منذ بداية الجائحة - بلغ عدد الضحايا من الطواقم الطبية الذين فقدوا أرواحهم نتيجة عدم توافر مستلزمات الوقاية من فيروس كورونا **210 ضحية**، على النحو التالي:

118 طبيب (بينهم 23 من أساتذة الجامعات - 11 منهم من جامعة الأزهر، 4 من جامعة عين شمس) بينهم 9 طبيبات.

37 من أعضاء هيئة التمريض (بينهم 34 سيدة).

32 صيدليًا (بينهم 3 من أساتذة الجامعات) بينهم طبيبتان.

5 أطباء أسنان (بينهم 2 من أساتذة الجامعات).

6 أطباء علاج طبيعي (بينهم طبيبتان).

8 فني صحي (بينهم سيدة).

4 مسعفين.

كما بلغ عدد الانتهاكات بحق الأطباء والصيادلة 27 انتهاكًا، 13 منها بالاختفاء القسري (بينهم 4 من الأساتذة الجامعيين)، و13 آخرين تم اعتقالهم تعسفيًا، بينما حكم على آخر بالسجن 5 سنوات.

- بلغ عدد الانتهاكات بالقبض التعسفي ضد المحامين **12** انتهاكًا، فضلا عن **6** محامين آخرين تعرضوا للاختفاء القسري، و**3** آخرون قتلوا "خارج نطاق القانون" بالإهمال الطبي المتعمد.

ملحوظة: لمراجعة تفاصيل تلك الانتهاكات، زوروا موقعنا على الإنترنت عبر الرابط التالي:
/http://najdahumanrights.com

محتويات التقرير:

أولا: القتل خارج نطاق القانون.

التوزيع النوعي لحالات القتل خارج نطاق القانون.

التوزيع الإقليمي لانتهاكات القتل بالإهمال الطبي

ثانيًا: الإعدام.

- إحصائية بأحكام الإعدام.

ثالثًا: القبض التعسفي.

التوزيع الإقليمي.

الفئات العمرية الأكثر تعرضًا للقبض التعسفي.

رابعًا: الاختفاء القسري.

التوزيع الإقليمي.

الفئات العمرية الأكثر تعرضًا للاختفاء القسري.

خامسًا: انتهاكات حقوق المرأة.

التوزيع الإقليمي.

التوزيع النوعي.

سادسًا: انتهاكات حقوق الأطباء.

التوزيع الإقليمي.

التوزيع النوعي.

سابعًا: الانتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.

التوزيع الإقليمي.

التوزيع النوعي.

ثامنًا: توصيات.

الخاتمة

أولا: القتل خارج نطاق القانون.

التوزيع النوعي لانتهاكات القتل خارج نطاق القانون:

بلغ عدد انتهاكات القتل خارج نطاق القانون، خلال مدة الرصد - النصف الأول من عام 2020 – **270** انتهاك (مقابل 318 انتهاك عن ذات المدة من عام 2019، مقابل 51 انتهاكًا عن ذات مدة الرصد من عام 2018)، **229** انتهاك منها بالتصفية الجسدية، على يد القوات المسلحة والشرطة، **37** انتهاكًا بالقتل بالإهمال الطبي المتعمد "الممنهج" (مقابل 22 انتهاكًا بالقتل بالإهمال الطبي عن ذات مدة الرصد من عام 2019، و21 انتهاكًا عن ذات المدة من عام 2018)، بينما فقد **4** مواطنين أرواحهم تحت التعذيب، (في مقابل مواطن واحد قتل بالتعذيب عام 2019، و4 مواطنين عن ذات مدة الرصد من عام 2018).

	التصفية الجسدية	القتل بالإهمال الطبي	القتل بالتعذيب	الإجمالي
يناير		5	0	5
فبراير	17	4	1	22
مارس	6	7	1	14
أبريل	7	1	2	10
مايو	197	7	0	204
يونيو	2	13		15
الإجمالي	229	37	4	270

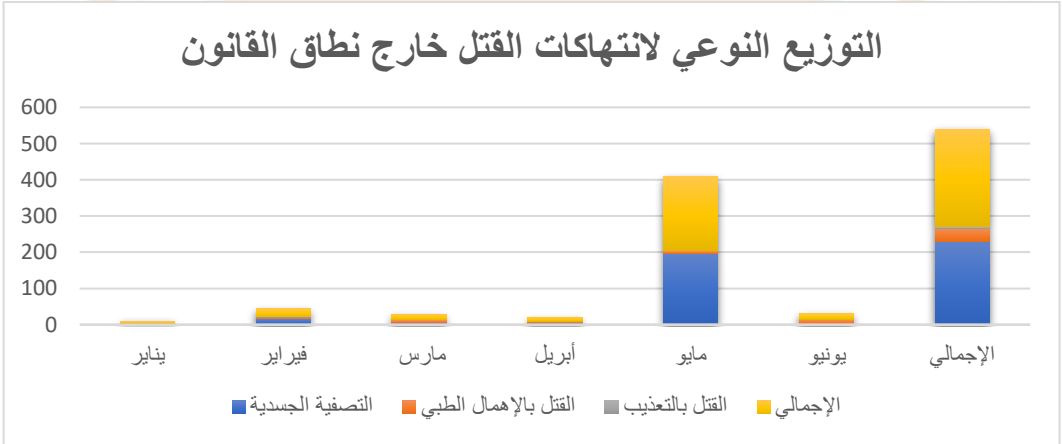

القتل بالإهمال الطبي:

1- التوزيع طبقًا لمكان الانتهاك:

بلغ عدد قتلى الإهمال الطبي خلال مدة الرصد 37 ضحية، 21 منهم بالسجون المختلفة (منهم 7 ضحايا بمنطقة سجون طرة و 3 آخرين بسجن المنيا) و11 ضحية بأقسام الشرطة (3 منهم بقسم شرطة أول المحلة الكبرى بعد إصابتهم بفيروس كورونا و 2 آخرين بمركز شرطة بلبيس، و2 آخرين بقسم شرطة العاشر من رمضان).

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	إجمالي
سجن	3	2	7		3	6	21
قسم شرطة	1	1		1	4	4	11
معسكر أمن مركزي						1	1
مستشفى	1	1				2	4
إجمالي	5	4	7	1	7	13	37

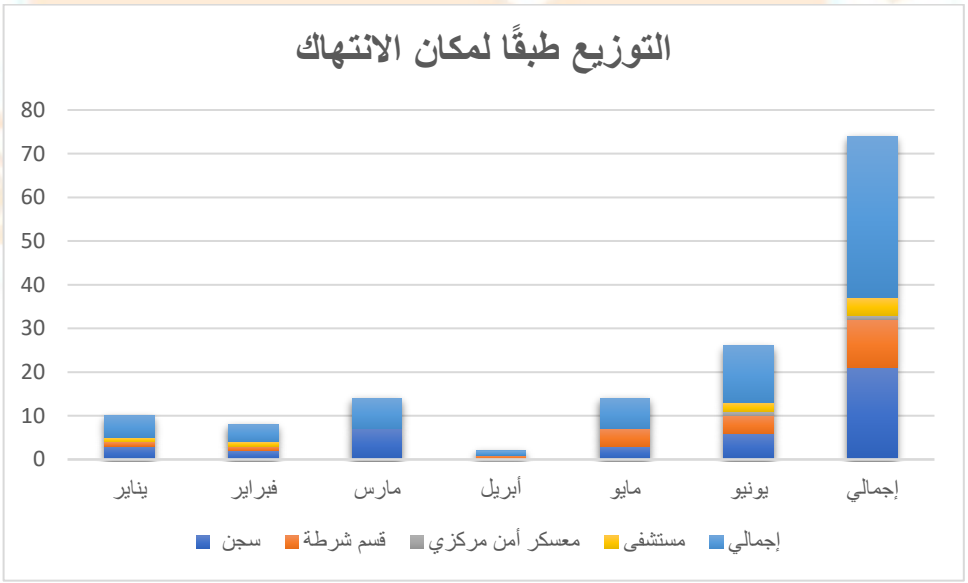

2-التوزيع الإقليمي للقتل بالإهمال الطبي:

بلغ عدد انتهاكات القتل بالإهمال الطبي 37 ضحية، من بينهم 14 من أبناء محافظة الشرقية، كما كان شهر يونيو هو أكثر الشهور التي ارتُكب فيها هذا الانتهاك بواقع 13 ضحية.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	
القاهرة	2				1	1	4
الشرقية	2	3	2		4	3	14
الإسكندرية	1			1		1	3
البحيرة	1						1
الغربية						4	4
القليوبية					1		1
الإسماعيلية			1				1
المنوفية						1	1
سوهاج						1	1
المنيا			4				4
بني سويف		1				1	2
الفيوم					1		1
الدقهلية						1	1
الإجمالي	6	4	7	1	7	13	37

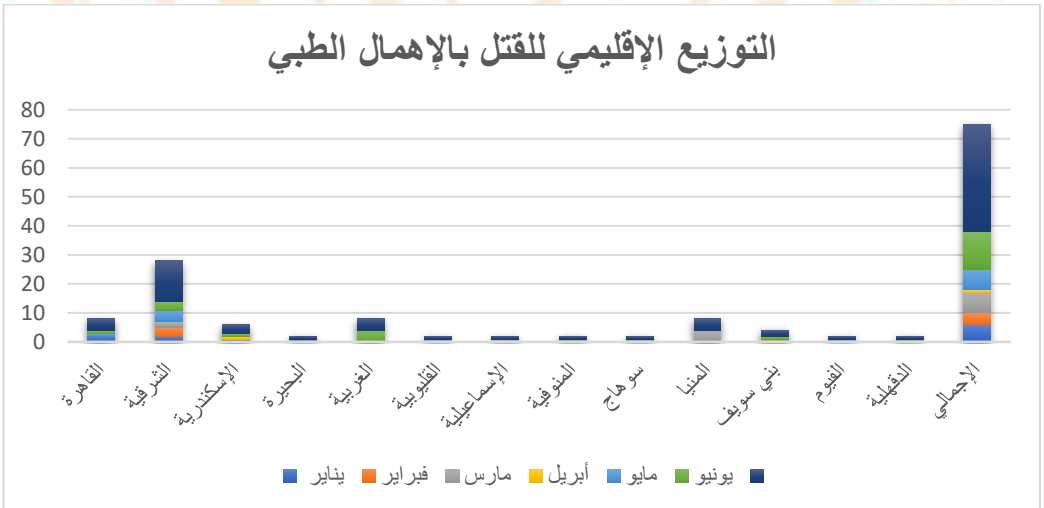

ثانيًا : أحكام الإعدام

إحصائية بأحكام الإعدام

بموجب "أحكام" صادرة في 3 من القضايا العسكرية - تفتقر إلى أدنى معايير وضمانات المحاكمات العادلة - لا يجوز إحالة المدنيين للمحاكمة أمامها، نفذت السلطات المصرية أحكام الإعدام في **10** متهمين أحدهم ليبي الجنسية، (مقابل 15 مواطنًا، في النصف الأول من عام 2019 و9 مواطنين خلال نفس المدة من عام 2018)، في حين صدرت أحكام بإعدام 48 مواطنًا (مقابل 32 حكمًا بالإعدام عن ذات مدة الرصد من عام 2019، 40 حكمًا عن ذات المدة من عام 2018) آخرين، **7** من بينهم بات الحكم الصادر بحقهم بالإعدام نهائيا "واجب النفاذ "

	إحالة للمفتي	حكم بالإعدام	حكم بالإعدام "نهائي"	إعدام منفذ
يناير	3	0	0	0
فبراير	37	0	0	8
مارس	0	37	0	1
أبريل	0	0	0	0
مايو	0	0	0	0
يونيو	0	3	8	1
الإجمالي	40	40	8	10

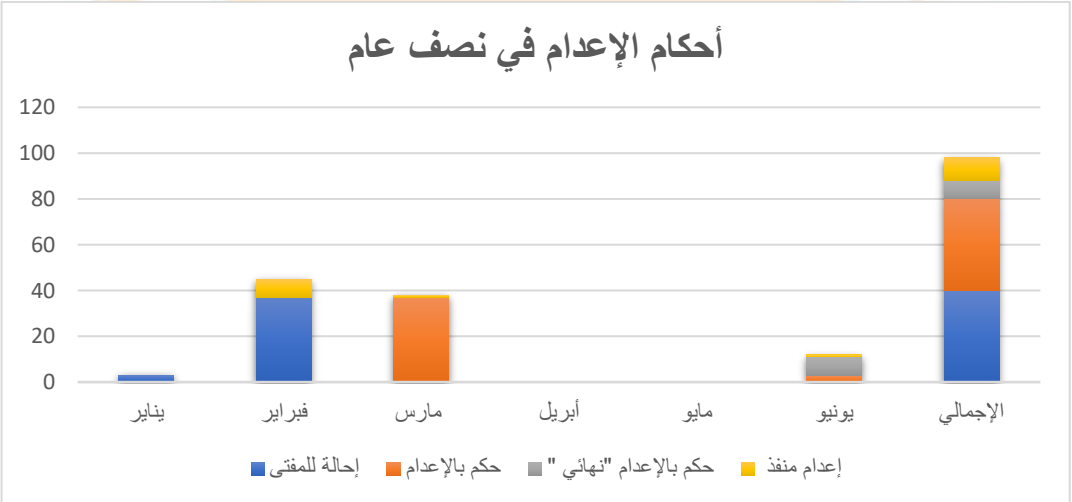

ثالثًا : القبض التعسفي.

التوزيع الإقليمي لانتهاكات الاعتقال التعسفي:

بلغ عدد المواطنين ضحايا انتهاكات الاعتقال التعسفي خلال النصف الأول من عام 2020، **336 معتقل بينهم 7 سيدات وفتيات** (مقابل 349 معتقل بينهم 4 سيدات عن ذات مدة الرصد من عام 2019)، وتأتي محافظة الشرقية في المرتبة الأولى، حيث بلغ عدد المعتقلين تعسفيًا بها خلال مدة الرصد **125**، وتلتها محافظتي البحيرة وكفر الشيخ في المعاناة من هذا النوع من الانتهاكات بواقع **79** انتهاكًا قبضًا تعسفيًا لكلا منهما.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	إجمالي
الإسكندرية	1	0	1	0	0	0	2
الشرقية	11	12	38	25	13	26	125
البحيرة	18	7	53	0	0	1	79
القاهرة	1	3	3	7	2	6	22
كفر الشيخ	15	3	8	17	18	18	79
الدقهلية	1	1	5	3	0	0	10
القليوبية	0	0	0	2	1	1	4
الجيزة	0	0	3	0	1	2	6
المنيا	0	0	1	0	0	0	1
السويس	0	0	1	0	0	0	1
شمال سيناء	0	0	0	2	0	0	2

دمياط	0	0	0	1	0	1	2
الإسماعيلية	0	0	1	0	0	0	1
الغربية	0	0	0	0	2	2	2
الإجمالي	47	26	113	58	35	57	336

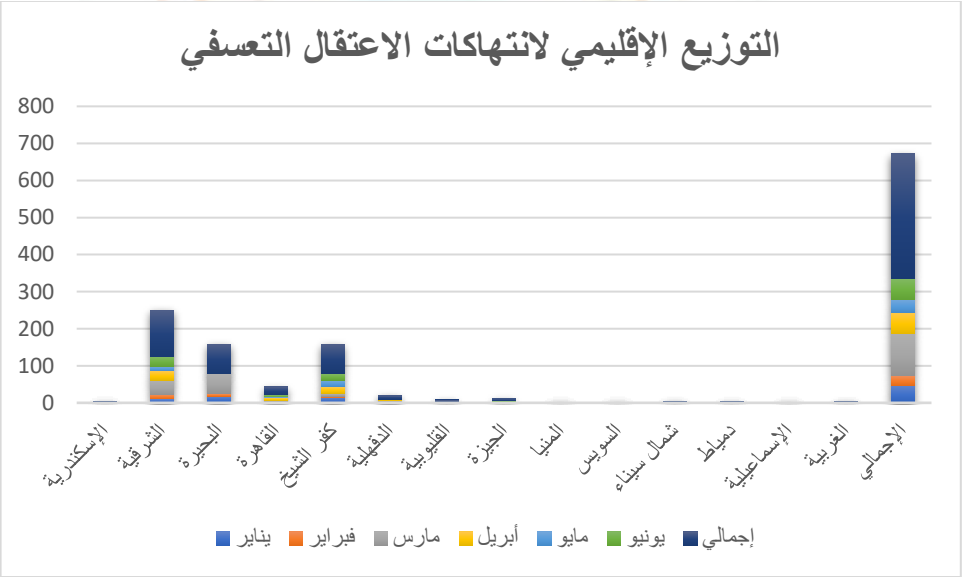

الفئة العمرية الأكثر تعرضًا للقبض التعسفي:

	أقل من 18 سنة	30-18	45-30	60-45	أكبر من 60 سنة	مجهول السن	
يناير	0	5	0	7	0	35	47
فبراير	0	1	0	8	1	16	26
مارس	0	3	1	8	2	99	113
أبريل	0	4	1	6	0	47	58

مايو	0	3	2	4	0	26	35
يونيو	0	2	2	6	2	45	57
الإجمالي	0	18	6	39	5	268	336

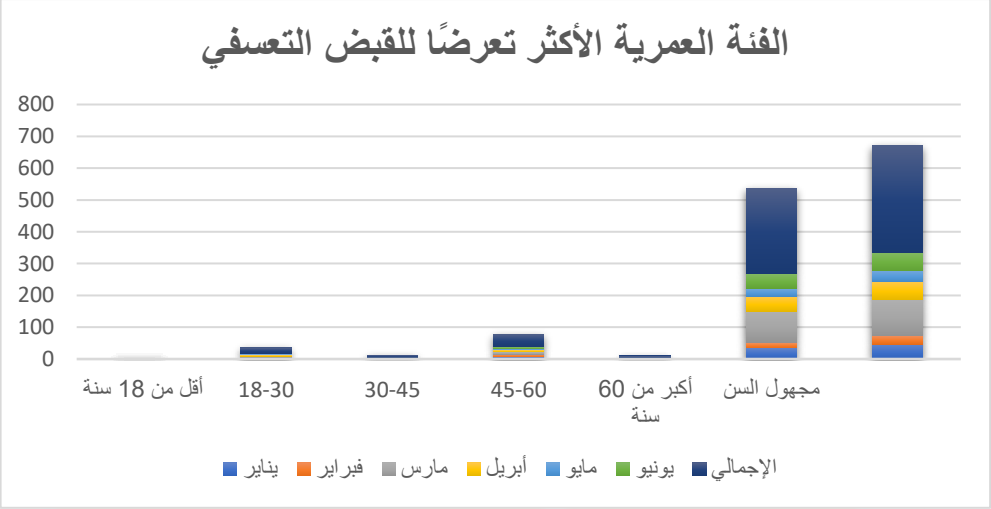

رابعًا: الاختفاء القسري:

التوزيع الإقليمي لانتهاكات الاختفاء القسري:

بلغ عدد ضحايا الاختفاء القسري خلال مدة الرصد 177 ضحية، كان عدد النساء منها 55 سيدة وفتاة (في مقابل 401 ضحية بينهم 43 سيدة وفتاة عن ذات مدة الرصد من عام 2019)، واحتلت محافظة الشرقية المركز الأول في انتهاكات الاختفاء القسري بواقع 61 انتهاكًا، وتلتها محافظة البحيرة بعدد 24 انتهاكًا.

ملحوظة: بالإضافة إلى ما تم رصده وتوثيقه بهذا التقرير، ظهر بالنيابات المختلفة، خلال مدة الرصد – بعد اختفاء قسري لمدد متفاوتة – 1823 من المختفين قسريًا.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	إجمالي
دمياط	2	0	2	0	1	2	7
القليوبية	2	0	1	2	0	1	6
الجيزة	3	1	1	1	1	0	7
الشرقية	16	6	6	8	9	16	61
الغربية	2	1	1	2	1	0	7
القاهرة	6	4	2	3	3	4	22
الإسكندرية	2	1	5	4	2	1	15
كفر الشيخ	4	0	1	1	0	5	11
السويس	1	1	0	0	0	0	2
البحيرة	1	4	7	11	1	1	24
بني سويف	0	0	0	0	1	1	2
أسوان	0	2	1	1	0	0	4
أسيوط	1	0	0	0	0	0	1
الإسماعيلية	0	1	0	0	0	0	1
المنوفية	0	1	0	0	1	0	2
شمال سيناء	0	0	1	0	0	0	1
الإجمالي	40	22	28	33	20	34	177

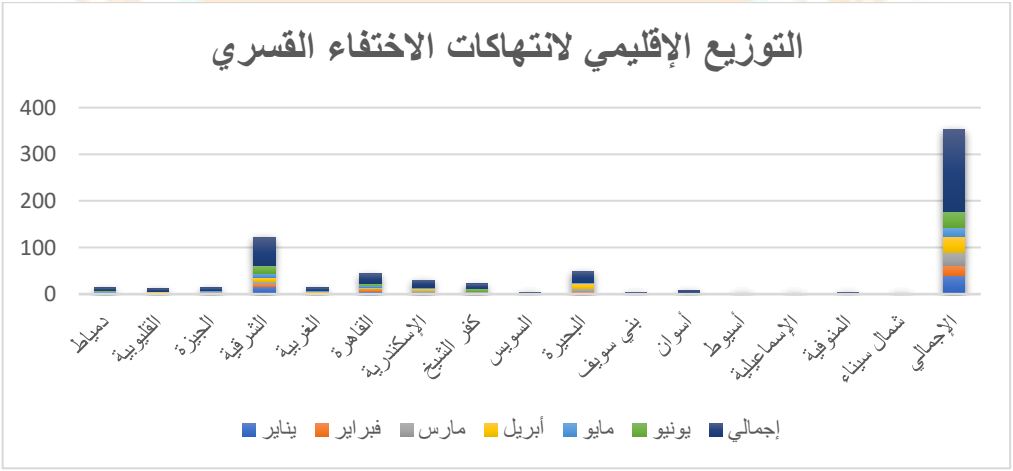

الفئات العمرية الأكثر تعرضًا للاختفاء القسري.

كانت الفئة العمرية من 18- 30 هي الأكثر تعرُّضًا للاختفاء القسري خلال مدة الرصد. بواقع 36 مختفيًا قسريًا.

	أقل من 18 سنة	30-18	45-30	60-45	أكبر من 60 سنة	مجهول السن	
يناير	1	6	4	3	0	26	40
فبراير	0	7	3	2	1	9	22
مارس	0	8	6	3	1	10	28
أبريل	0	10	4	5	2	12	33
مايو	0	3	2	2	0	13	20
يونيو	0	2	1	0	0	31	34
الإجمالي	1	36	20	15	4	101	177

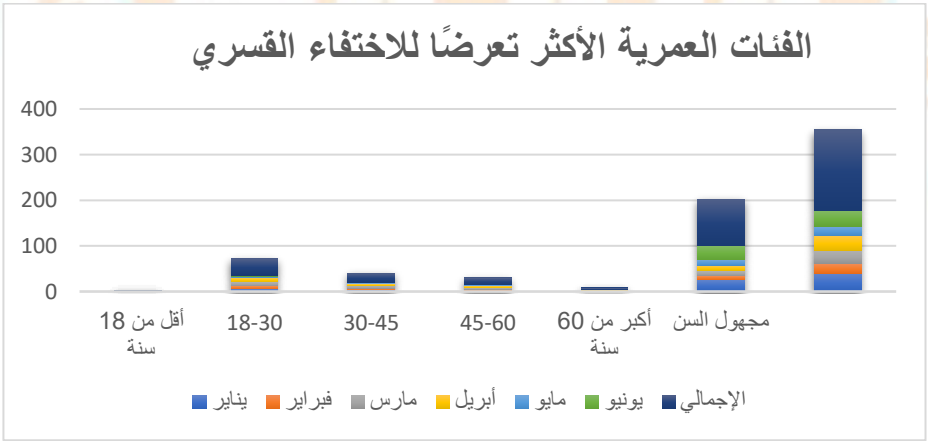

خامسًا: العنف ضد المرأة.

التوزيع الإقليمي لحالات العنف ضد المرأة:

كانت محافظة القاهرة هي الأولى من حيث الانتهاكات بحق المرأة، بواقع **45** انتهاكًا، تلتها محافظتي الجيزة والإسكندرية بواقع **7** انتهاكات لكل منهما. من إجمالي **67** انتهاكًا بحق المرأة خلال مدة الرصد.

	البحيرة	القاهرة	الجيزة	الإسماعيلية	الإسكندرية	دمياط	ش.سيناء	
يناير	0	10	2	0	0	0	0	12
فبراير	0	1	0	0	0	0	0	1
مارس		2	4		4	1	1	12
أبريل	2	8		1	2		2	15
مايو		13			1	1		15
يونيو		11	1					12
الإجمالي	2	45	7	1	7	2	3	67

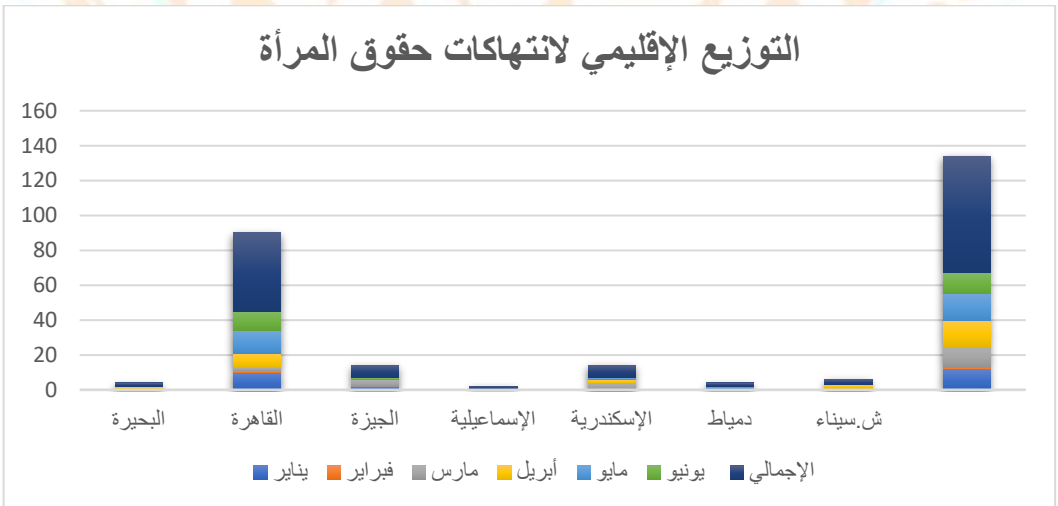

التوزيع النوعي لحالات العنف ضد المرأة

رصدت المنظمة **67** انتهاكًا بحق المرأة خلال مدة الرصد – من أول يناير حتى نهاية يونيو 2020 – (مقابل 53 انتهاكًا عن ذات مدة الرصد من عام 2019) و منها **7** انتهاكات بالقبض التعسفي، و**55** انتهاكًا بالاختفاء القسري (مقابل 43 انتهاكًا عن ذات مدة الرصد من عام 2019 و 18 انتهاكًا بالاختفاء القسري عن ذات المدة من عام 2018) و5 انتهاكات بالإهمال الطبي المتعمد، هذا بخلاف الانتهاكات السابق رصدها، والتي مازالت مستمرة خلال مدة الرصد.

	الاختفاء القسري	القبض التعسفي	الأحكام	الإهمال الطبي	الإجمالي
يناير	8	0	0	4	12
فبراير	1				1
مارس	7	5			12
أبريل	15				15
مايو	14			1	15
يونيو	10	2			12
الإجمالي	55	7		5	67

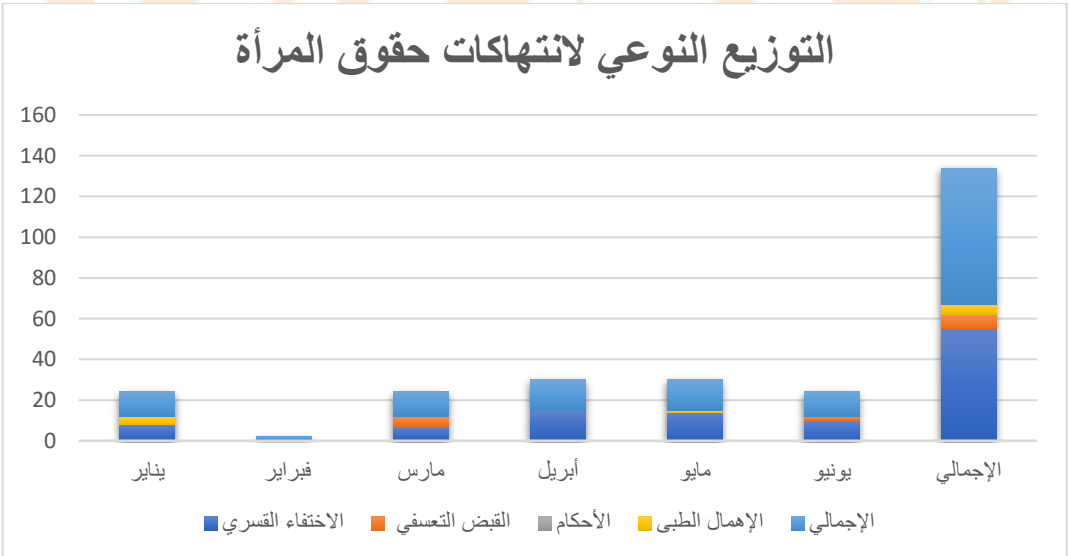

سادسًا : الانتهاكات بحق الأطباء

1- التوزيع النوعي للانتهاكات:

في خلال أربعة أشهر فقط - منذ بداية الجائحة - بلغ عدد الضحايا من الطواقم الطبية الذين فقدوا أرواحهم نتيجة عدم توافر مستلزمات الوقاية من فيروس كورونا 210 ضحية، على النحو التالي:

118 طبيب (بينهم 23 من أساتذة الجامعات - 11 منهم من جامعة الأزهر، 4 من جامعة عين شمس) بينهم 9 طبيبات.

37 من أعضاء هيئة التمريض (بينهم 34 سيدة).

32 صيدليًا (بينهم 3 من أساتذة الجامعات) بينهم طبيبتان.

5 أطباء أسنان (بينهم 2 من أساتذة الجامعات).

6 أطباء علاج طبيعي (بينهم طبيبتان).

8 فني صحي (بينهم سيدة).

4 مسعفين.

قدمت محافظة القاهرة وحدها 47 من أرواح أطبائها وصيادلتها، تلتها محافظتي الجيزة والشرقية بـ 12 شهيد – بإذن الله تعالى- لكل منهما.

لم تكتف السلطات المصرية بنكران كل هذه التضحيات، ولم تكتف بأن تنحي باللائمة على الأطباء، لتحملهم عاقبة فشلها في منع الفيروس من الانتشار– بزعم تقاعسهم – بل حاصرت نقابتهم وكثفت من أعمال القمع تجاههم، فراحت تعتقل الأطباء وأساتذة كليات الطب بالجامعات تعسفيًا وتخفيهم قسريًا. ففي غضون النصف الأول من عام 2020 اعتقلت السلطات المصرية 13 طبيبًا تعسفيًا، وأخفت قسريًا 13 آخرين (بينهم 3 من أساتذة كليات الطب).

ملحوظة: تم توثيق الإهمال الطبي بحق الدكتور / عمرو أبو خليل – بعد إصابته بفيروس كورونا - بسجن العقرب، ولكن لم ندرج انتهاكات الإهمال الطبي بحق الأطباء رغم تفشي الوباء بالسجون – لمنع الزيارات، وندرة المعلومات الواردة عن الأطباء المعتقلين من داخل السجون.

	إخفاء قسري	اعتقال تعسفي	أحكام	
يناير	3			3
فبراير	1	1		2
مارس	1	2		3
أبريل	4	4		8
مايو	1	2		3
يونيو	3	4	1	8
إجمالي	13	13	1	27

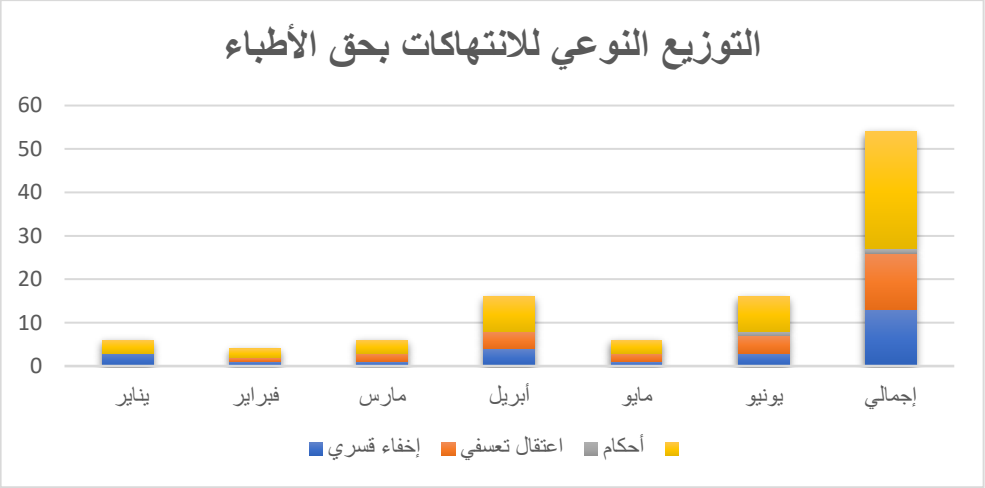

2- التوزيع الإقليمي للانتهاكات بحق الأطباء والصيادلة:

كانت محافظة كفر الشيخ هي أكثر المحافظات انتهاكًا لحقوق الأطباء، بواقع 9 انتهاكات، تلتها محافظة الشرقية بواقع 7 انتهاكات، كما زادت الانتهاكات بحق الأطباء شهري أبريل ويونيو، بواقع 8 انتهاكات لكل منهما.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	الإجمالي
كفر الشيخ	1	1	2	2		3	9
الشرقية	1	1		3		2	7
الإسكندرية			2	1		1	4

القاهرة				1		1	1
القليوبية			2				2
الغربية	1					1	2
بني سويف						1	1
دمياط						1	1
الإجمالي	3	2	8	4	2	8	27

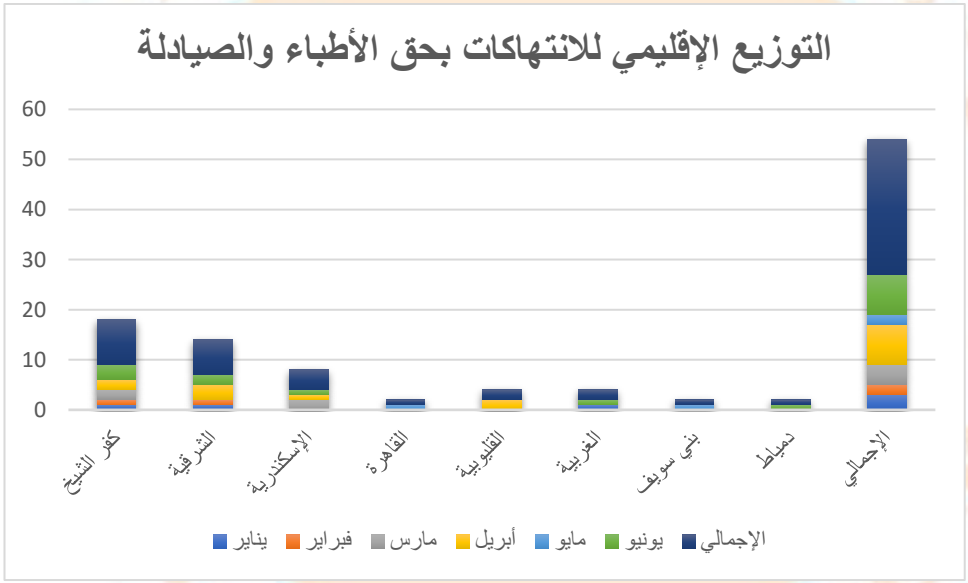

سابعًا: الانتهاكات بحق المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

التوزيع الإقليمي لانتهاكات حقوق المحامين:

خلال مدة الرصد – من يناير - يونيو 2020 -، بلغ عدد المحامين الذين تعرضوا للانتهاكات **24** محاميًا، 7 من بينهم من محافظة الشرقية، و5 آخرون من محافظة القاهرة.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	إجمالي
الشرقية	1	1	2	1		2	7
البحيرة	2	1	1				4
القاهرة	2	0	2	1			5
الإسكندرية	1	1					2
السويس			1				1
كفر الشيخ						1	1
الغربية					1		1
المنوفية						1	1
المنيا			1				1
سوهاج						1	1
إجمالي	6	3	7	2	1	5	24

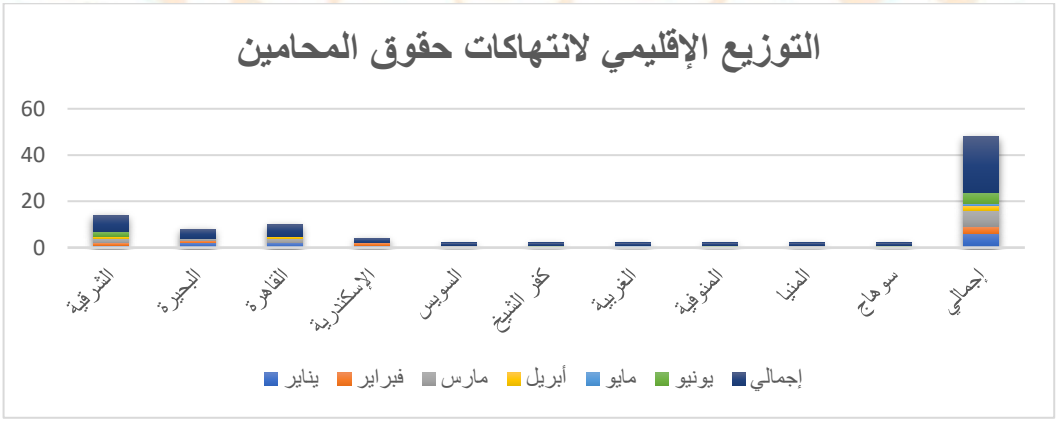

التوزيع النوعي للانتهاكات ضد المحامين:

تنوعت الانتهاكات ضد المحامين خلال مدة الرصد – من أول يناير وحتي نهاية يونيو 2020- **24** انتهاكًا (مقابل 39 انتهاكًا عن ذات مدة الرصد من عام 2019، و21 انتهاكًا عن ذات المدة عام 2018) وقد بلغ عدد الانتهاكات بالقبض التعسفي ضد المحامين **12** انتهاكًا، فضلا عن **6** محامين آخرين تعرضوا للاختفاء القسري، و**3** آخرون قتلوا "خارج نطاق القانون" بالإهمال الطبي المتعمد.

	الاختفاء القسري	القبض التعسفي	قتل بالإهمال الطبي	الإهمال الطبى	أحكام	الإجمالي
يناير	1	3	1	1		6
فبراير	1	2	0	0		3
مارس	1	4	1	0	1	7
أبريل	0	2	0	0		2
مايو	1	0	0	0		1
يونيو	2	1	1	1		5
الإجمالي	6	12	3	2	1	24

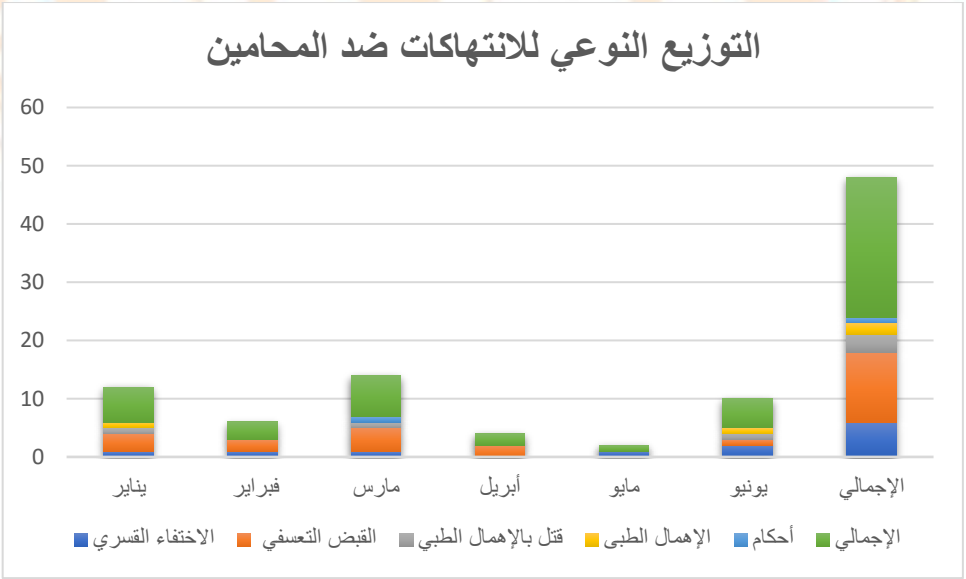

ثامنًا: التوصيات

بناء على ما تم رصده وتوثيقه من قبل المنظمة، فإننا نطالب:

أولا: المنظمات الدولية: بالسعي لتشكيل لجنة تحقيق دولية للوقوف علي الانتهاكات داخل السجون ومقار الاحتجازالمصرية، ووقف كافة أشكال الانتهاكات وظروف الاحتجاز اللا آدمية والقتل البطيء.

- باتخاذ ما يلزم نحو التزام مصر بما وقعت عليه من اتفاقيات ومعاهدات تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته.

ثانيًا: الحكومة المصرية: بالكف عن تلك السياسات القمعية ضد المواطنين الأبرياء. والالتزام بالدستور والقانون والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي وقعت عليها مصر.

- الإفراج الفوري عن المرضى وكبار السن من المعتقلين، وكذا المحبوسين احتياطيًا، والسماح بإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية الوقائية للمعتقلين.

- التوقيع والانضمام إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

ثالثًا: النائب العام بتفعيل دور النيابة العامة الأصيل،- وهي الأمينة علي حقوق المجتمع - بفتح تحقيق جدي ضد مرتكبي هذه الجرائم والانتهاكات، وتحريك الدعاوى الجنائية ضدهم. وتفعيل دور النيابة العامة فى الإشراف على السجون ومقار الاحتجاز.

خاتمة: رغم قسوة ظروف الاعتقال بالسجون المصرية، ورغم تفشي فيروس كورونا بالسجون ومقار الاحتجاز، وتزايد أعداد الوفيات بين المعتقلين بشكل متسارع ، في ظل انعدام شبه كامل للرعاية الطبية بالسجون، ما زالت السلطات المصرية تتعنت في الإفراج عن المرضى وكبار السن والمحبوسين احتياطيًا، واكتفت بتخصيص سجن المنيا كعزل لكافة المصابين بالفيروس بالسجون المصرية، ما يهدد بإبادة جماعية لأكثر من ستين ألف معتقل، وكارثة قومية محدقة.

منظمة نجدة لحقوق الإنسان

لندن فى يونيو 2020